ISSN1813-1719

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

تعنى بالبحوث الإدارية والاقتصادية والمحاسبية والمعلوماتية

دورية فصلية علمية محكمة

واقع التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية المستدامة
في الوطن العربي "دراسة تحليلية مقارنة"

م.م مخيف جاسم حمد الجبوري
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة تكريت

مجلد (٣) عدد (٦) ٢٠٠٧

واقع التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي
دراسة تحليلية مقارنة

المقدمة :

أدت الاعتبارات الفنية لأساليب التنمية البشرية، واستخدام الإحصاءات الكلية لقياس الدخل القومي ومعدلات نموه، إلى إغفال الهدف الأساس، وهو مصلحة الناس وأصبح من الواضح ضعف الاستراتيجيات التي كانت متبعة في المشاريع الإنمائية وأتضح ذلك من خلال الاهتمام بنمو الناتج القومي للتنمية الاقتصادية وأصبح الاهتمام بالوسيلة محل التركيز على الغاية، فكان أن ترتب على ذلك عكس ماكان مخططا له من رفاهية وتقدم للبلدان النامية عامة والوطن العربي بخاصة، أن تدنت الأحوال المعيشية للكثير من سكان هذه البلدان.

ومرة أخرى تؤكد التجارب الإنمائية الحديثة ضرورة التركيز على مزيد من الاهتمام في الصلة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية البشرية الذي بناه بصورة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٠ لاستنباط مؤشر إجمالي يمكن الركون إليه في قياس التطور أو التباطؤ الذي يحدث في مسيرة التنمية الهادفة لخدمة الإنسان والذي ينبغي أن ينطوي على قدر كبير من المحتوى الإنساني للجوانب التي لايمكن أن يعكسها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع عدم إغفال هذا المؤشر الذي يعكس جانبا مهما للغاية دون أن يكون كافيا وحده للقياس التنمية البشرية المنشودة.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في موضوعة رفع معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي وتعبئة تخصيصات الاستثمار لكونه احد الجوانب المهمة في التنمية البشرية لاغنى عنه لتلبية الأهداف البشرية الأساسية، وكيف يمكن ترجمة هذا النمو
إلى تنمية بشرية في مختلف المجتمعات، فضلا عن كون التنمية البشرية تشكل مفهوما جديدا في توسيع نطاق خيارات البشر لا يتحدد بخيار واحد من حياة البشر كما هو الحال في التنمية الاقتصادية بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة من الخيارات ألاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية قابلة للقياس، وبالتالي، فأنه يجمع مقاييس متوسط العمر المتوقع ،والالتحاق بالمدارس والإلمام بالقراءة والكتابة ،والدخل كي يتيح فرصا للتنمية في بلد ما على نحو أوسع مما يتيحه استخدام الدخل وحده.

فرضية البحث: تستند فرضية البحث بالدرجة الأساس على عدم وجود علاقة حتمية أو ديناميكية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

هدف البحث : يهدف البحث التعرف على:-

١- المرجعية المفاهيمية للتنمية البشرية.
٢-واقع التنمية البشرية في الوطن العربي وبعض الدول غير عربية.
٣- العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية في الوطن العربي.

منهج الدراسة :

اعتمد البحث على الأسلوب للتحليل الاقتصادي والمنهج الاستنباطي وبالاعتماد على بعض المصادر والأبحاث والدراسات المتخصصة.

هيكل الدراسة

حسب طبيعة البحث وفرضيته فقد جاء البحث مبنيا على ثلاثة محاور أساسية:-

المحورالاول -مفهوم التنمية البشرية وقياسها
- مفهوم التنمية البشرية
- مؤشرات التنمية البشرية.

المحور الثاني: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية.

المحور الثالث: تحليل مؤشرات التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية لبعض الدول العربية وغير العربية.

المحور الأول
مفهوم التنمية البشرية واهم المؤشرات لقياسها

أولا-مفهوم التنمية البشرية

الناس هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لذا فان الهدف الأساسي للتنمية هو تكوين البيئة الملائمة ليتمتعو بحياة طويلة خالية من الأمراض[١].

وبعد ان تبنت الامم المتحدة منذ اكثر من اربعة عقود،هدف تحويل ١% من الناتج القومي الاجمالي في الدول المتقدمة كتحويلات صافية للموارد تقدم الى الدول النامية بشروط ميسرة ،ثم تراجع الهدف الى٧ ،٠% ولكن محصلة ذلك اتضح بان هناك فشل لحق بالامال التي علقتها الدول النامية على المعونات الانمائية فيما توفره من موارد حقيقية لتمويل التنمية البشرية وتمويل العجز بموازين المدفوعات،واصبح هناك توجه جديد باتجاه طرح الافكار والنظريات التي طرحت بعد نجاح برنامج الامم المتحدة ١٩٩٠في الوصول الى مقياس جديد عرف بدليل التنمية البشرية

وقد شاع استخدام هذا المفهوم منذ النصف الثاني من القرن العشرين وبالتحديد منذ عام ١٩٩٠

ويعد مفهوم التنمية البشرية مقياسا لرفاه البشرية ، وقد عرفت التنمية البشرية التي طرحت في العقد الاخير من القرن العشرين بانها عملية تهدف التوسيع الخيارات المتاحة للناس ويتحقق هذا التوسيع بزيادة القدرات الشرية وطرائق العمل البشرية والقدرات الاساسية الثلاث للتنمية البشرية على جميع مستويات التنمية وهي[٢] :-

١-أن يعيش الانسان حياة طويلة .

٢- ان يكون مزود بالمعرفة .

٣-أن يكونو بأمكانهم الحصول على الموارد الازمة بمستوى معيشة لائق .

وبذلك يعني تعزيز حقوق الانسان والمشاركة السياسية وتشجيع التنمية المستدامة التي تترك أثرها في حياة الناس، ومن حيث المبدا ، فان هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت ، اما من حيث التطبيق فقد تبين انه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيارات الثلاثة ، ومالم تكن هذه الخيارات الاساسية مكفولة فان الكثير من الفرص الاخرى بعيد المنال[٣]. بيد

ان التنمية البشرية لاتنتهي عند هذا الحد ،فهناك خيارات اضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تمتد من الحريات السياسية والافقتصادية والاجتماعية الى فرص الخلق والابداع واستمتاع الاشخاص بالاحترام الذاتي ،وضمان حقوق الانسان .

ان الجوانب التي يتضمنها مفهوم التنمية البشرية واسعة ومتجددة وعلى ضوء هذا المفهوم للتنمية البشرية،يتضح ان الدخل ليس الاخيارا واحدا يحرص الناس على توافره وهو يمثل وسيلة لاغاية يحرص عليها الناس لأهميتها بالنسبة للخيارات الاخرى[٤] .

كما يتضمن المفهوم ضرورة ان يحصل كل انسان علىفرص المشاركة بالكامل في قرارات المجتمع كما تهتم التنمية البشرية بتوليد النمو الاقتصادي وتوزيع ثمار هذا النمو وفق الاحتياجات والطموحات الانسانية [٥] . ويتضمن مفهوم التنمية البشرية ايضا طرحا جديدا للتنمية في كونها((تنمية الناس وتنمية للناس وتنمية بالناس))[٦] .

فتنمية الناس تعني الاستثمار في القدرات البشرية ،سواء في التعليم او الصحة او المهارات ،وتنمية الناس تأكيد على ان النمو الاقتصادي يتحقق ويوزع بينهم على نطاق واسع وعادل ،كما يؤكد المفهوم على ضرورة القضاء على الفقر بكل اشكاله كونه يشكل احد اوجه الحرمان من الخيارات والفرص في العيش حياة كريمة ، ويتضمن المفهوم ايظا ضرورة الانصاف والتوازن في استهلاك الموارد من اجل ضمان حياة الاجيال القادمة [٧] .كما ان مفهوم التنمية البشرية يدعو الىاعادة صياغة قواعد العولمة لجعلها في خدمة الناس لا في خدمة الارباح ،حيث ان بقاء قوعد العولمة على ماهي

عليه سيؤدي الى وجود استقطاب خطير بين المستفيدين من العولمة من بشر وبلدان ،من ناحية ومتلقين سلبيين من ناحية اخرى[٨] .

ونستنتج من ذلك ان كل ما يتضمنه مفهوم التنمية البشرية يعد بمثابة اهداف فرعية ومشتقة من الهدف العام للتنمية البشرية المستدامة هو الارتفاع بنوعية الحياة الانسانية ،غير ان تعبير الحياة الانسانية ليس له تعريف واضح ،فهو يتحدد بمجموعة من العوامل المترابطة والتي تشمل مجالات متعددة ،منها الثقافة ،والحالة الصحية والاداء الاقتصادي [٩] .

ثانيا –اهم المؤشرات لقياس التنمية البشرية

في أي نظام لقياس التنمية البشرية ورصدها يكون من الافضل ان يشمل هذا النظام كثيرا من المتغيرات للحصول على اشمل صورة ممكنة ،ولكن عدم توفر كل البيانات لكل دولة من جهة ،واستحالة دمجها في مؤشر واحد من جهة اخرى ،هو السبب الكامن وراء اكتفاء دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ بثلاث مؤشرات فقط [١٠] ، وهي طول العمر والمعرفة ومستويات المعيشة الكريمة .

أما بالنسبة للمؤشر الاول وهو طول العمر ،فان المؤشر المستخدم هو العمر المرتقب بأعتبار ان الحياة الطويلة هي قيمة في حد ذاتها ، فأن العوائد والمنافع العديدة غير المباشرة (مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة)ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع مستوى العمر المرتقب عند الولادة ،وهذا الارتباط يجعل العمر المرتقب احد المؤشرات الهامة للتنمية البشرية .

أما المؤشر الثاني، وهو المعرفة * فأن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة ليست الانعكاسا عاما لامكانية الحصول على فرص التعليم الجيد الذي يعد من الضرورات الهامة للحياة المنتجة في المجتمع الحديث، بالإضافة الى ذلك يشمل مؤشر المعرفة نسبة الملتحقين إلى

المدارس الابتدائية والثانوية ويعد هذا المؤشر من المعايير الاساسية في قياس التنمية البشرية ،واذا كانت مجموعة المؤشرات اكثر تنوعا سيكون من الضروري تعليق اهمية على ناتج المستويات التعليمية العالية .

أما المؤشر الثالث،فهو حيازة الموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة **، ويعتبر هذا المؤشر من اعقد العناصر في القياس ،فهو يتطلب بيانات عن حيازة الارض ،والائتمان ،والدخل والموارد الاخرى ،الا انه نظرا لقلة البيانات عن كثير من المتغيرات ،يعد نصيب الفرد من الدخل اكثر استخداما ،نظرا لتغطيتة الوطنية الواسعة فضلا عن وجود سلع وخدمات غير قابلة للتبادل التجاري والتفاوت الناتج عن تبادل اسعار الصرف والتعريفات الكمركية والضرائب وتجعل نصيب الفرد من الدخل والاسعار الاسمية قليلة الفائدة في مجال المقارنات الدولية[١١] .

ولبناء دليل التنمية البشرية حددت قيمتان دنيا وقصوى ثابتتان لكل مؤشر من هذه المؤشرات [١٢]

المؤشرات	القيمة	القيمة القصوى
العمر المتوقع عند الولادة	٢٥سنه	٨٥سنه
معرفه القراءة والكتابه بين البالغين	صفر%	١٠٠%
نسبه القيد الإجمالي	صفر %	١٠٠%
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠دولار	٤٠٠٠دولار

وبالنسبة لأي مكون من مكونات دليل التنمية البشرية يمكن حساب كل دليل وفقا للصيغة العامة التالية :-

$$\text{الدليل} = \frac{\text{(القيمة الفعلية)-(القيمة الدنيا)}}{\text{(القيمة القصوى)-(القيمة الدنيا)}}$$

إن من ابرز نقاط الضعف التي تؤشر على المقاييس الثلاثة للتنمية البشرية هي:-

١- أنها جميعا سوى متوسطات حسابية لا يظهر فيها التباين في العمر بين الفئات المختلفة من السكان [١٣].

٢- ما تزال هذه المؤشرات تبحث عن إدماج كمي للمشاركة الشعبية وضمان الحقوق السياسية عموما والإنسانية خصوصا.

٣- ان هذه المؤشرات تقدم مقارنة لا وضاع التنمية البشرية بين الدول ومجموعاتها في السنة الواحدة ،ولكنها تساعد بدرجة اقل على قياس تطور التنمية البشرية في المدى الزمني للوحدة الواحدة ،والذي يخدم مفهوم التنمية البشرية [١٤].

٤- على الرغم من الجهود غير العادية للدول العربية لزيادة فرص التعليم وتحسين القراءة والكتابة وتطوير المهارات خلال ثلاثين سنة الاخيرة كان انعكاسه ضئيلا على النمو الاقتصادي، وهذا يبين ان التوسع السريع في التعليم للبلدان النامية فشل في الإلمام في تحقيق ارتفاع عام في الإنتاجية ونمو سريع في الإنتاج [١٥] .

ونستخلص من ذلك كله ان مفهوم التنمية البشرية أكثر عمقا وشمولا،وأكثر غنى من وسائل قياسية مهما جرى تطويرها ومهما كانت دقتها ،خاصة الأوضاع التي تعيشها الدول العربية من حيث قلة وضعف المعلومات والإحصاءات وعدم دقة الأرقام المستخدمة بسبب الظروف والمشاكل التي تحيط بالدول العربية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة ،لذلك اهم ما يمكن استنتاجه في هذا المضمار ،هو ان هذه الميزة التحليلية يمكن ان تتوسع في اتجاه رسم الاستراتيجيات المناسبة يتضمن المؤشرات النوعية والتقييمية لإعادة توزيع الدخل والثروة بصورة عادلة بين أبناء المجتمع ،اذا كانت الدولة معنية حقا بالتقدم في مضمار التنمية البشرية .

المحور الثاني : العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية المستدامة.

يعد مؤشر النمو الاقتصادي احد المؤشرات المركزية لدليل التنمية البشرية، ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ على ذلك بقوله ((إن التنمية البشرية تتطلب نموا اقتصاديا..... وبدون نموا اقتصاديا لن يكون من الممكن تحقيق تحسن متصل في الأحوال البشرية عموما))والنمو الاقتصادي هو معدل النمو للناتج القومي الاجمالي الذي يعبر عن السرعة التي يزداد بها الانتاج الحقيقي الاجمالي من السلع والخدمات في الاقتصاد ، لذا فان النمو الاقتصادي للبلد من خلال تحقيق هذا المعدل ، أعتمد على فكرة الكفاءة الاقتصادية والعمل على تشخيص الشروط اللازمة لانجاح الكفاءة الاقتصادية والاستعمال الامثل للموارد الاقتصادية النادرة [١٦].

اما التنمية الاقتصادية ، فهي عملية اقتصادية شاملة تغطي الانتاج وزياداته والخدمات واتساع مجالها وكذلك انماط السلوك الاجتماعي والقيم السائدة والاوضاع السياسية الداخلية والخارجية التي لها اثر كبير في بنية المجتمع[١٧] ، ورغم الخلط بين النمو والتنمية لذلك لايمكن اعتماد متوسط الدخل الفردي مؤشرا وحيدا للتنمية الاقتصادية ،ومن اهم المؤشرات التي استخدمت في هذا المجال للتعبير عن التنمية الاقتصادية ، مؤشرات حصة الفرد من الخدمات العامة التي ينالها مثل مؤشر الصحة والتعليم وتوزيع الدخل والتحسينات البيئية[١٨] ، اما مايتعلق بعلاقة النمو الاقتصادي بالتنمية البشرية ، فقد حققت بعض البلدان نجاحا كبيرا في ادارة نموها لتحسين الاحوال البشرية ،بينما لم تكن بلدان اخرى على نفس المستوى من النجاح ،وليست هناك علاقة تلقائية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وهناك ثلاثة انماط للتجارب والخبرات القطرية منها[١٩]) :-

_تنمية بشرية متواصلة ،كما هو الحال في كوستاريكا ،وكوريا وماليزيا وسري لانكا.

_تنمية بشرية متعثرة كما هو الحال في الصين ،كولومبيا ،وكينيا

_تنمية بشرية أضاعت الفرص كما هو الحال في البرازيل ،نيجريا،باكستان

وتقودنا هذه الأنماط الثلاثة إلى:-

_اذا كان النمو مصحوب بتوزيع منصف للدخل والإنفاق الاجتماعي ،فهذا انجح سبيل لتحقيق التنمية البشرية المتواصلة .

_للمحافظة على التنمية البشرية خلال فترات الكساد والكوارث الطبيعية قد يصبح من الضروري ان تقدم الحكومة على تدخل ذات أهداف محدودة.

_رغم مرور فترات يكون نمو الناتج القومي الإجمالي خلالها سريعا ،فقد لا تتحسن التنمية البشرية كثيرا ،اذا كان توزيع الدخل سيئا وكان الإنفاق الاجتماعي منخفضا ،أو مخصصا لمنفعة الفئات المقتدرة كما هو الحال في البرازيل ،ورغم أن بعض البلدان استطاعت أن تحقق تقدما جوهريا في جوانب معينة للتنمية البشرية ولاسيما (التعليم والصحة والتغذية) فلا ينبغي أن يفسر ذلك على انه تقدم بشري واسع في جميع المجالات، ولا سيما عندما نركز على قضية الحريات الديمقراطية.

لذلك فالنتيجة الرئيسة التي يمكن استخلاصها في مجال السياسات هي ان النمو الاقتصادي، إذا كان له أن يثري التنمية البشرية- يتطلب إدارة فعالة للسياسات وفي المقابل فلكي تستمر التنمية البشرية لفترة طويلة يجب إن يغذيها النمو الاقتصادي.

وهكذا تطور مفهوم التنمية واولوياتها بمفهومها الشامل من تنمية يقودها العنصر البشري إلى تنمية من اجل العنصر البشري.

لقد كان قياس التقدم البشري يتم استنادا الى مايو فره النمو الاقتصادي من بيانات ولكن الدراسة الأخيرة أثبتت ان ليس هناك رابطة اوتماتيكية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ولذلك أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد مؤشر جديد لقياس التقدم المحتقق في مجتمع ما، لان المؤشرات التي تعتمد على الدخل في القياس تظل قاصرة،لذلك فان الدخل ليس حاصل جمع حياة الإنسان ، وهو لا يعدو كونه مجرد خيار واحد من الخيارات التي يريد إن يحصل عليها الإنسان وان كان احد الخيارات المهمة لكنه لا يشكل المجموع الكلي لحياتهم ، فظلا إن الدخل وسيلة مع إن التنمية البشرية غاية[٢٠].

لذلك فالتنمية البشرية بأنها توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين راس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكثر درجة ممكنة من العدالة لتلبية حاجات الأجيال الحالية بدون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر، أي هو ترجمة فعلية لأثر هذه الخيارات في حياة الأفراد.

إن أهمية التنمية البشرية هي تنمية لا تولد فقط نموا اقتصاديا ولكنها توزع منافعه بالتساوي ، وكذلك تعيد بناء البيئة بدلا عن تدميرها وهي تؤهل البشر بدلا من تهمشهم، أنها تعطي الأولوية للفقراء وتوسع اختياراتهم وفرصهم وتسهل مشاركتهم في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم، أنها تنمية موالية للفقراء وموالية للطبيعة وموالية لخلق فرص العمل وموالية للنساء والأطفال[٢١]، وبناءا على ذلك فقد تحول الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية من الجانب الضيق والمتمثل بالنمو الاقتصادي إلى التحسن الشامل في الثروة البشرية التي بات يصطلح عليها التنمية البشرية المستدامة.

ونستنتج من ذلك ان الفرق الاساسي بين منهج التنمية البشرية والتنمية ارلاقتصادية ينطوي على مايقدمه أي من هذين المنهجين لتلبية احتياجات الاسرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ،أي احداث تغييرات في طبيعة المستوى المعاشي للاسرة ،لذلك فان هدف التنمية الاقتصادية لايتضمن احداث تغيرات وتطوير في دور ووظائف الاسرة بل تعتبرها في احسن الاحوال مؤسسة اجتماعية تشكل جزء ايجابي او سلبي من الا طار الذي تتحذ فيه القرارات الاقتصادية وفقا لمعايير اقتصادية مقبولة (كوفورات الحجم) أي تحقيق الحد

الاقصى من المنافع ويترك ذلك للنظام الاجتماعي ان يكيف نفسه قدر المستطاع مع هذه القرارات الاقتصادية [٢٢] .

اما اذا تم اعتماد مباديء التنمية البشرية فأن ذلك سوف يؤدي الى تغير ملحوظ من التضحية في الانتاج الاقتصادي ناجمة عن طبيعة القرارات التي تؤثر في تحديد موقع الانشطة الاقتصادية .

اهداف التنمية البشرية

ان نموذج التنمية البشرية قادرا على تحدي التحديات التي يواجهها الانسان في هذا العصر ،ويسعى هذا النموذج الجديد الى تحقيق الاهداف التالية[٢٣].

-تحقيق النمو الاقتصادي.

-توزيع فوائد النمو بالعدل والتساوي بين فئات المجتمع المختلفة ومناطق البلد الواحدوالمحافظة على البيئة بدلا من تدميرها.

-تأزر الناس بدلا من تهميشهم .

-تعطي الاولوية للفقراء فتوسع إمامهم الاختيارات والفرص.

-تشارك الناس في اتخاذ مايسهم من قرارات.

-تنسيق السياسات والبرامج.كما يمكن لها ان تتخذ العديد من الإشكال وانتتمحور حول العديد من الأنشطة.

العوامل التي تؤثر على التنمية البشرية

هناك عوامل كثيرة تؤثر على مستويات التنمية البشرية وهذه العوامل تتراوح بين جوانب الاقتصاد الكلي- التي تتأثر بدورها بتطورات الاقتصاد الدولي ومستجداته، والجوانب الجزئية على مستوى الأسرة ، وهناك عوامل أخرى هامة على رأسها ما يسمى بالتغيرات الانتقالية التي تتعلق بمستوى وهيكل الإنفاق الحكومي ،وتشمل السياسات الانتقالية العديد من السياسات التي تستخدم كواسطة لتحسين أهداف التنمية مثل السياسات الضريبية ذات التأثير المباشر على توزيع الدخل[٢٤].

الأدوات الرئيسة التي تعتمد عليها الحكومة في التأثير المباشر على مستويات التنمية[٢٥].

- السياسات الانتقالية الشاملة: أي السياسات الخاصة بتوفير السلع والخدمات العامة بطريقة لا تميز بين الفئات الاجتماعية أو المناطق المختلفة مثل نظم الدعم الغذائي العام وبرامج التعليم الابتدائي وبرامج الحملات القومية للتحصين ضد المرض.
- السياسات الانتقالية الموجهة لفئات معينة: أي السياسات الخاصة بتوفير السلع والخدمات العامة لجميع الفئات المستهدفة في المجتمع مثلا للفئات قليلة الدخل، وبرامج التغذية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وتركز السياسات الانتقالية على الخدمات الصحية والتعليمية.

المحور الثالث

تحليل مؤشرات التنمية البشريةوالتنميةالاقتصادية للدول العربية

تعكس أوضاع التنمية البشرية كفاءة أداء السياسات المحلية ونمط الصدمات الاقتصادية نتيجة الاختلال الخارجي، وبالتالي فأن إشكالية التنمية البشرية هي حصيلة مصفوفة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الداخلي والخارجي.

وقد بين تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ الذي أجراه خبراء البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى تصنيف مجموعة دول العالم إلى (١٧٧ دولة)وبواقع ثلاثة مستويات على وفق قيمة دليل التنمية البشرية الذي يتراوح بين الواحد الصحيح والصفر، وكلما ارتفعت هذه القيمة باتجاه الواحد فأنها تشير إلى تحسن في مستويات التنمية. وانحصرت المجموعة الأولى من الدول بين (٠.٨٠٠- ١.٠٠) من قيمة الدليل والمجموعة الثانية بين (٠.٥٠٠- ٠.٧٩٩) والمجموعة الثالثة بين(٠.٥٠٠- ٠ واقل) على الترتيب[٢٦] ، وتوافقاً مع هذا التصنيف فقد جاء ترتيب الدول العربية على وفق مستوى التنمية البشرية ضمن مجموعة دول العالم لعام ٢٠٠٤ ، وكما موضح في الجدول (١) حيث احتلت أربعة دول عربية وهم البحرين ، الكويت ، قطر ، الأمارات قد جاءت ضمن ترتيب المجموعة الأولى من الدول وبالترتيب (٤٠، ٤٤، ٤٧، ٤٩) على التوالي (تنمية بشرية مرتفعة) على مستوى العالم ، ولا تشكل الأهمية النسبية لسكانها سوى (٠.٢٠) بالنسبة لسكان الوطن العربي، بينما ضمت مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية اثني عشر دولة عربية، حيث جاءت ليبيا في المرتبة الأولى وقدرت قيمة دليل التنمية البشرية فيها نحو (٠.٧٩٤) في حين كان ترتيب السودان في أخر القائمة العربية وبقيمة (٠.٥٠٥) وتوزعت باقي الدول العشرة بين القيمتين (٠.٥٠٠-٠.٧٩٩) .

أما الدول العربية التي ضمتها المجموعة الثالثة وهي الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة والبالغ عددها أربع دول عربية ، بلغ دليل التنمية البشرية للدولة الأولى في القائمة العربية وهي اليمن نحو (٠.٤٨٢) وأخرها ارتيريا وبتسلسل (١٥٦) من بين دول العالم وبلغ دليل التنمية البشرية لهذه الدولة (٠.٤٣٩) وذلك عام ٢٠٠٢ .

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ أن هناك تحسناً قد طرا في المؤشر المذكور في العديد من الدول العربية وبناءاً عليه انتقل بعض منها من مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية إلى مرتفعة التنمية البشرية مثل البحرين والأمارات.

كما انتقلت كل من المغرب ومصر من مجموعة الدول منخفضة التنمية البشرية إلى متوسطة التنمية البشرية . وقد تبين ان الدول العربية التي ضمتها المجموعة الاولى بلغ نصيب الفرد فيها فوق المتوسط. وعانت مجموعة الدول العربية متوسطة التنمية البشرية من قصور في التغذية في مطلع عقد التسعينات وتحسن العديد منها بعد منتصف العقد المذكور ، في حين ان الدول العربية التي وقع ترتيبها ضمن مجموعة الدول العربية منخفضة التنمية البشرية فأن العجز والقصور النسبي في امدادات الغذاء كان واضحاً وقد جاء من القصور في التنمية البشرية .

ويشير العمود الاخير في الجدول (١) الى العلاقة بين درجة تطور الدول في مجال تنميتها البشرية وترتيبها من حيث معدل دخل الفرد الحقيقي فيها ، حيث نلاحظ وجود بعض الارقام السالبة والتي تدل على ان تطور هذه البلدان من حيث تنميتها البشرية كان اسرع من حيث معدل دخل الفرد او بتعبير اخر ان ترتيبها في مجال تنميتها البشرية كان افضل من ترتيبها في مجال معدل دخل الفرد فيها وكلما كانت الفجوة قليلة كلما دل ذلك على ان النمو الاقتصادي لذلك البلد افضل من تنميته البشرية وبالتالي يمكن توظيف ثمار النمو الاقتصادي لدفع عجلة التنمية البشرية للامام لمواكبة التطور الحاصل في النمو الاقتصادي وبالتالي يمكن تشخيص أي المجالات متأخرة من اجل استثمار النمو الاقتصادي

للارتقاء بمستوى كفاءة اداء الجزء المتأخر من التنمية البشرية وصولاً الى رفع دليل التنمية البشرية .

وعندما تكون الفجوة بالقيمة السالبة مرتفعة فهذا يدل على ان النمو الاقتصادي متأخر عن التنمية البشرية فيها وبالتالي يجب تسخير نتائج التنمية البشرية بأتجاه زيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها .

ويظهر من الجدول رقم (١) يبين ذلك بوضوح فعلى سبيل المثال نلاحظ بأن دولة البحرين تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة وجعلها في رتبة من حيث تسلسل دول العالم (٤٠) وهي تفوق رتبتها في مجال نموها الاقتصادي (٣٦) وهذا يدلل ان البحرين قد قطعت شوطا كبيرا في مجال تنميتها البشرية يفوق نموها الاقتصادي بمقدار (-٤) .

وكذلك الامارات حيث بلغ الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية(-٢٦) وهذه النتيجة تبين بان الفرق كان واسع بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية،حيث بلغ النمو الاقتصادي (٢٣) والترتيب بدليل التنمية البشرية هو (٤٩) وبالتالي فان على الامارات ان تبذل المزيد من الجهود لتقليص الفجوة بين النمو الاقتصادي وتنميتها البشرية وتسخير الامكانيات المادية والبشرية لرفع معدل النمو الاقتصادي .

إما فيما يتعلق بالأقطار العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة فنلاحظ على سبيل المثال بان ليبيا أصبح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية قد بلغ (٦) وهذا يعني ان النمو الاقتصادي فيها متقدم عن تنميتها البشرية وبالتالي ضرورة تسخير الموارد البشرية والمادية فيها نحو الارتقاء بمستوى تنميتها البشرية.

ولو رجعنا الى السودان نلاحظ بان الفجوة بين النمو الاقتصادي والتنمية قد بلغت (-٣) وهذا يعني ان النمو الاقتصادي متأخر عن التنمية البشرية، الأمر الذي يستلزم ضرورة الاستفادة القصوى من ثمار التنمية البشرية (التعليم، الصحة) باتجاه الارتقاء بمستوى دخل الفرد.

جدول (١)العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الدول العربية

الدولة	رتبة الدولة حسب دليل التنمية البشرية	الناتج المحلي الاجمالي للفرد (معدل القوة الشرائية بالدولار الامريكي لعام ٢٠٠٢)	دليل الناتج المحلي الاجمالي	قيمة دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢	الترتيب بحسب الناتج المحلي الاجمالي للفرد ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
تنمية بشرية مرتفعة					
البحرين	**40**	**17,70**	**0.86**	**0.843**	**٤ -**
الكويت	**44**	**16,240**	**0.85**	**0.838**	**6-**
قطر	**47**	**19.844**	**0.88**	**0.833**	**21-**
الإمارات	**49**	**22,420**	**0.90**	**0.824**	**26-**
تنمية بشرية متوسطة					
ليبيا	**58**	**7,570**	**0.72**	**0.794**	**6**
عمان	**74**	**13,340**	**0.82**	**0.770**	**32-**

السعودية	**77**	**12,650**	**0.81**	**0.768**	**33-**
لبنان	**80**	**4,360**	**0.63**	**0.758**	**21**
الأردن	**90**	**4,220**	**0.623**	**0.750**	**14**
تونس	**92**	**6,760**	**0.70**	**0.795**	**23-**
فلسطين	**102**	-	**0.52**	**0.726**	**21**
سورية	**106**	**3,620**	**0.60**	**0.710**	**4**
الجزائر	**108**	**5,760**	**0.68**	**0,704**	**25-**
مصر	**120**	**3,810**	**0.61**	**0,653**	**12-**
المغرب	**125**	**3,810**	**0.61**	**0.620**	**17-**
السودان	**139**	**1,820**	**0.84**	**0.505**	**3-**
تنمية بشرية منخفضة					
اليمن	**149**	**870**	**0.36**	**0.482**	**16**
موريتانيا	**151**	**2,200**	**0.52**	**0.465**	**25-**
جيبوتي	**154**	**1,970**	**0.50**	**0.454**	**21-**
أرتيريا	156	890	0.36	0.439	8

المصدر:برنامج الامم المتحدة الانمائي،تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ ،بيروت،ص١٣٩-١٤٢

إما ما يتعلق بالجدول (٢) والذي يشمل الدول غير العربية، نلاحظ على سبيل المثال ان الفجوة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي لدولة النرويج كانت (١) ،وقد احتلت المرتبة الأولى في هذا المجال ، وهذا يعني إن النمو الاقتصادي متفوق على التنمية البشرية بمرتبة واحدة، إما السويد ، فقد احتلت المرتبة الثانية بالنسبة للعالم وكانت الفجوة (١٩) وهذا يعني إن معدل النمو اكبر من تنميتها البشرية ، وكذلك لكسمبورغ حيث نلاحظ على الرغم من ارتفاع معدل دخل الفرد والذي يحتل المرتبة الأولى في العالم
والبالغ ٦١٠٠٠ دولارا إلا إن رتبتها في مجال تنميتها البشرية وصلت (١٥) وهي متأخرة كثيرا مقارنة بنموها الاقتصادي حيث بلغت الفجوة (-١٤) وهكذا بالنسبة لبقية الدول ،لذلك نستخلص من معظم تقارير التنمية البشرية بان هناك نواقص أساسية تعوق التنمية البشرية المتضمنة نقص الحرية والحكم المؤسسي،ونقص تمكين المرآة،ونقص اكتساب المعرفة.

جدول (٢)العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لدول العالم

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤، بيروت، ص١٣٩-١٤٢.

وفي هذا الصدد المتضمن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية لابد من الإشارة هنا بان العولمة والتي هي إعادة توزيع الثروات بالشكل الذي يخدم مصالح الدول المتقدمة،اذ لم تعد العولمة مجرد مفردة من مفردات الوضع الدولي الراهن شانها شان مفردات اخرى كصراع الحضارات،نهاية التاريخ،اقتصاد السوق،بل ان العولمة اصبحت تمس حياة الانسان والشعوب والدول على حد سواء مما تاخذه من ابعاد وماتتضمنه من مخاطر..فالعولمة هي تعبير عن تناقص واضح في الافكار وعلى ارض الواقع في ظل

الدولة	رتبة الدولة حسب دليل التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لعام ٢٠٠٢)	دليل الناتج المحلي الإجمالي	قيمة دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢	الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
تنمية بشرية مرتفعة					
النرويج	1	36,600	0.99	0.956	1
السويد	2	26,050	0.93	0.946	19
استراليا	3	28,260	0.94	0.946	9
كندا	4	29.480	0.95	0.943	5
هولندا	5	29,100	0.95	0.942	6
بلجيكا	6	27,570	0.94	0.942	7
الولايات المتحدة الأمريكية	8	35,750	0.98	0.939	- 4
المملكة المتحدة	12	26,150	0.93	0.936	8
لكسمبورغ	15	61,190	1,00	0.433	- 14
تنمية بشرية متوسطة					
بلغاريا	56	7,130	0.71	0.796	10
روسيا	57	8,230	0,74	0.795	3
البرازيل	72	7, 70	0,73	0.775	- 9
تركيا	88	6,390	0.69	0.751	- 12
الصين	٩٤	4,580	0,64	0,745	5
الكاميرون	141	2,000	0.50	0.501	- 9
تنمية بشرية منخفضة					
باكستان	142	1,940	٠.٤٩	0.497	- 7
كينيا	184	1,020	0.39	0.488	11
نيجريا	151	860	0.36	0.466	15
النيجر	176	800	0.35	0.292	- 8

ادعاء تشكيل نظام عالمي جديد لم تساهم في تقليل

الفجوة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الدول النامية والمتخلفة على حد سواء بل على العكس من ذلك وسعت الفجوة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الوقت الذي قطعت فيه الدول المتقدمة شوطا كبيرا باتجاه تقليل الفجوة بين الاثنين، وكذلك انعكست

نتائج العولمة على زيادة مستويات الفقر مما أدى بالتالي إلى تضييق الخيارات المتاحة إمام الناس وبالشكل الذي انعكس سلبيا على تدهور مستويات التنمية البشرية في البلدان المتخلفة.

والجدول (٣) يعطي تصورا أكثر اكتمالا عن الفقر لأنه يذهب ابعد من مقاييس الدخل، ونلاحظ من الجدول بان أكثر من مليار شخص يعيشون بمعدل اقل من دولار واحد في اليوم، وفي الدول العربية وحدها ٨ مليون شخص من مجموع سكان الوطن العربي البالغ ٢٧٦ مليون لعام ٢٠٠٠ مشكلين نسبة ٢،٩ على مستوى الدول العربية، وفي مجال الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي ولم يلتحقوا بالمدارس والبالغ عددهم على مستوى العالم ٨٣١ مليون شكلت الدول العربية منهم ٣٤ مليون وبنسبة ٤،١ وهذا يعني كل مئة طفل بينهم أربعة أطفال لم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية، وكذلك من الجدول هناك ١١ مليون يموتون كل سنة دون سن الخامسة ، يعود واحد مليون للدول العربية .

لذلك وباعتراف تقارير التنمية البشرية قد زادت من تهميش ملايين كثيرة من البشر، وذلك بتدويلها ألازمات الاقتصادية وزيادة سرعة انتشارها، وقد وضعت قيودا على راسمي السياسات الاقتصادية الوطنية على تصميم سياساتهم طبقا لخياراتهما الاقتصادية الوطنية، وأصبحت الكثير من الدول تعمل طبقا لشروط نمو مراكز الرأسمالية المتقدمة بغض النظر عن مصالحها الاقتصادية الوطنية.

فلقد اسفرت تجربة العولمة الاقتصادية حتى الان عن مؤشرات اقتصادية عكست المزايا التي حققتها بلدان الشمال على حساب المصالح الاقتصادية لدول الجنوب ،ومن المناسب التوقف عند بعض المؤشرات الاقتصادية،حيث ان ٨٦% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي البالغ (٢٩)ترليون دولار يذهب الى خمس سكان العالم ممن يعيشون في اعلى البلدان دخلا ذات التنمية البشرية المرتفعة ،وان هذه الفئة تحصل على ٦٨% من الاستثمارات الاجنبية المباشرة العالمية البالغة ٦٤٤ مليار دولار في عام ١٩٩٨،

أما خمس السكان ممن يعيشون في ادنى البلدان دخلا واشد البلدان فقرا فانهم يحصلون على ١% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ذات التنمية البشرية المنخفظة ،أي ان الفئة الاولى تحصل على
٢٥ترليون دولار من الناتج المحلي الاجمالي العالمي وتحصل على ٤٣٨ مليار دولار من تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة العالمية الوافدة طبقا لاحصاءات ١٩٩٨ ،كما ان حصة الدول المتقدمة من النمو الناجمة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة العالمية الوافدة تبلغ ٧١%في عام ١٩٩٨، أي مايعادل ٤٦٠مليار دولار بينما تحصل الدول النامية على ٢٥%فقط من هذه التدفقات أي مايعادل ١٦٦مليار دولار .

ويبلغ رصيد الولايات المتحدة الامريكية المتراكم من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الخارج ٩٩٤مليار دولار ، ويبلغ رصيد اليابان ٢٩٦مليار دولار.وتمتلك الدول المتقدمة ٩٧% من جميع براءات الاختراع على نطاق العالم [٢٧] .

ان نمو العولمة يزيد من تركز راس المال الاحتكاري وليس راس المال الاجتماعي على اساس عادل بين الشعوب وبالتالي تركز الثروة واتساع التفاوت بين الاقتصاديات والناس ، اذ ان واقع الحال يشير الى ان ٣٥٨ مليارديرفي العالم يملكون ثروة تضاهي مايملكه حوالي مليارى نسمة ونصف المليار من البشر وان ٢٠% من دول العالم تستحوذ على ٨٤% من الناتج العالمي الاجمالي وعلى ٨٤%من التجارة العالمية[٢٨]،ونتيجة لذلك

فقد تراجعت العديد من مؤشرات التنمية البشرية في الدول النامية،مما ادى الى زيادة انقسام العالم الى دول فقيرة واخرى تحصل على فائض قيمة دولي ،واخيرا والى جانب هذه المؤشرات البالغة الخطورة ،فقد ادت العولمة الى تخفيض مستويات الرعاية الاجتماعية واتاحت مقابلها فرصا واسعة لعمليات غسيل الاموال وانتشار الجريمة الاقتصادية والاتجار الاقتصادي غير المشروع ،وتمكين الكثير من الدول في تحويل خدمات الرعاية الاجتماعية الى خدمات بثمن ومثل هذه التوجهات تدمر التنمية البشرية.

الخاتمة

لقد توصل البحث الى عدم وجود علاقة ديناميكية بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ،فقد ارتفعت رتبة اقطار الوطن العربي وخاصة دول الخليج العربي ضمن دليل التنمية البشرية ،وهذا ناجم عن تقلص الفجوة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ،نتيجة الاهتمام بالتعليم والصحة وامتلاك الموراد مما ينعكس ايجابا على مستويات التنمية البشرية من الناحية الاجتماعية والانسانية ،ويرجع السبب الاكبر في هذه الزيادات الى تصدير النفط ،وقد اتسعت الفجوة بين الاقطار العربية النفطية ومجموعة الاقطار العربية غير النفطية في هذا المجال ،في حين ان مجموعة الاقطار غير النفطية تنتمي الى مستويات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة ، الامر الذي يعطي انطباعا او مؤشرا على دور المورد المالية النفطية في رفع مستويات التنمية البشرية في الوطن العربي .وبصورة عامة يمكن القول بان الزيادات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي تصبح ليست ذي فائدة مالم يصاحبها توضيف لهذه الموارد باتجاه خدمة التنمية البشرية ، كما ان التنمية البشرية تصبح اكثر قدرة على زيادة الخيارات المتاحة للناس عندما يصاحبها توزيعا عادلا للموارد الاقتصادية المتاحة .

الجدول(٣)مؤشرات عامة عن الفقر في العالم لسنة ٢٠٠٤ (مليون)
برنامج الامم المتحدة الانمائي،تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤،بيروت،ص[١٢٧]

المنطقة	الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار	إجمالي السكان الذين يعانون سوء التغذية	الأطفال في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة	الفتيات في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة	الأطفال دون سن الخامسة الذين يموتون كل سنة	الأشخاص المحرومون من فرصة الحصول على مياه صحية	الأشخاص المحرومون فرصة الحصول على خدمات صرف صحي ملائمة
أفريقيا جنوب الصحراء	٣٢٣	١٨٥	٤٤	٢٣	٥	٢٧٣	٢٩٩
الدول العربية	٨	٣٤	٧	٤	١	٤٢	٥١
شرق أسيا والمحيط الهادي	٢٦١	٢١٢	١٤	٧	١	٤٥٣	١٠٠٤
جنوب أسيا	٤٣٢	٣١٢	٣٢	٢١	٤	٢٢٥	٩٤٤
أميركا ألاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥٦	٥٣	٢	١	٥	٧٢	١٢١
وسط وشرق أوربا ورابطة الدول المستقلة	٢١	٣٣	٣	١	٥	٢٩	ــــــــ
العالم	١١٠٠	٨٣١	١٠٤	٥٩	١١	١١٩٧	٢٧٤٢

المصادر والهوامش

١-برنامج الامم المتحدة الانمائي،تقرير التنمية البشرية ١٩٩١،مطبعة جامعة اكسفورد،نيويورك،١٩٩١
٢-المصدر نفسه،ص[١٨] .
٣-الاسكوا، اجتماع الخبراء التحضيري حول الاعلان العربي للتنمية الاجتماعية ،١٩٩٥،ص[٧٢] ٤- برنامج الامم المتحدة الانمائي ،تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠،مطبعة جامعة اكسفورد ،نييورك،١٩٩٠،ص[٦] .
٥-برنامج الامم المتحدة الانمائي،تقرير التنمية البشرية ١٩٩٢،مطبعة جامعة اكسفورد،نييورك،١٩٩٢،ص[١] .
٦- برنامج الامم المتحدة الانمائي ،تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،١٩٩٣،ص[٣] .
٧-برنامج الامم المتحدة الانمائي ،تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨،طبع في دولة البحرين ،١٩٩٨،ص[١]

٨- برنامج الامم المتحدة الانمائي ،شعبة العلاقات العامة ،ملخص بالغة العربية عن تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨،ص[١] .
٩- اسماعيل سراج الدين ،افاق التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين،مجلة المدوة ،نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا ،المجلد الاسادس ،العدد الثالث،القاهرة ،١٩٩٩،ص[١]
١٠-برنامج الامم المتحدة الانمائي ،تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨،مصدر سابق ،ص[٢٩] .
*مؤشر التحصيل التعليمي مركب من نسبة القادرين على القراءة والكتابة ولها ثلثي الوزن ونسبة الانخراط ا لاجمالية في مراحل التعليم الثلاث ولها ثلث الوزن .
**يحول الناتج المحلي للفرد بحسب تعادل القوة الشرائية الى رتبة باعتماد الطريقة التالية:-

$$W(y) = \frac{\text{Log (y)} - \text{Log y Min}}{\text{Log y Max} - \text{Log y Min}}$$

١١- برنامج الامم المتحدة الانمائي ١٩٩٠،مصد
١٢- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمي
١٣-محسن عبد الحميد توفيق واخرون، التنمية للتنمية والثقافة والعلوم ،تونس،١٩٩٢،ص[١٨] .
١٤-جورج القصيفي ،التنمية البشرية :مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون في التنمية البشرية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،١٩٩٥،ص[١٠٤] .
١٥- طاهر حمدي كنعان ،تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية ،صندوق النقد العربي،١٩٩٨،ص[٢٠٥] .
١٦-اوديـن وبيهـر افـيش مالسـفيلد وناريمـان،علم الاقتصـاد،ترجمة مركـز الكتـب الاردنـي ،عمان،١٩٩٨،ص[٦٨٥] .
١٧-سالم توفيق النجفي ومحمد صالح القريشي ،مقدمة في اقتصاد التنمية ،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل ،١٩٨٨،ص[١٨] .
١٨-سعد الدين ابراهيم ،نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث،ستراتيجية التنمية في مصر ،مطابع الهيئة العامة للكتاب في مصر ،القاهرة،١٩٧٨،ص[٥٣-٩٥] .
١٩-برنامج الامم المتحدة الانمائي ،تقرير التنميو البشرية ١٩٩٠،مصدر سابق،ص[٥٨] .
٢٠-سلسلة دراسات التنمية البشرية (٧)،الامم المتحدة ،نيويورك،١٩٩٧،ص[٥١] .
٢١- SHD . and Macro-economies , UNDP , P6.
٢٢-عامر عبود جابر الدوري واخرون ،اثر العقوبات على التنمية البشرية في العراق،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد ٢ ،العدد٢٠٠٦، ٥،ص[٦٠] .
٢٣-وسام صباح النقيب،الموسوعة الاقتصادية،مجلة الحكمة،دراسات اقتصادية ،العدد١٦ ،السنة الرابعة،بغداد،٢٠٠٢،ص[١٤٨]
٢٤-برنامج الامم المتحدة الانمائي ،تقرير التنمية البشرية ١٩٩٠،مصدر سابق،ص.[٥٨]
٢٥-المصدر نفسه ،ص[٥٩] .
٢٦-برنامج الامم المتحدة الانمائي ،تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨،مصدر سابق،ص[١٢٦] .
٢٧-مجموعة من الباحثين،دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ،بيت الحكمة ،بغداد، ٢٠٠٠،ص.[١٩٦]
٢٨-نزار عساف ذياب،التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة:مشكلات الواقع وتحديات المستقبل،مجلة الحكمة ،دراسات اقتصادية،العدد١ ،السنة الرابعة،بغداد، ٢٠٠٢،ص[٦٣] .

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.